العولمة
رؤية في الاختراق الاقتصادي والثقافي والاتصالاتي

رعد بطرس عيودي علاء عبد الحسن العنزي
كلية القانون-جامعة بابل

خطة البحث

اولا- العنوان (العولمة.. رؤية فى الاختراق الاقتصادي والثقافى والاتصالاتى)

ويبدو من العنوان ان البحث يسلط الضوء على سلبيات العولمة ولم يتطرق الى ايجابياتها التي يمكن احصائها بمسألة محاولة تقليص الفجوة الشاسعة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة من خلال محاولة ربط مجتمعات العالم الثالث بالمجتمعات المتمدنة والمتحضرة وامكانات ذلك على الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي لشعوب العالم الثالث.

ثانيا- اهمية موضوع البحث:

١- تركز فكرة البحث على اختراق العولمة لدول الجنوب من خلال الادوات المذكورة في البحث والتي تعبر عن التقدم التقني والاقتصادي لدول الشمال الكبرى.

٢- ينتمي البحث الى اختصاص العلوم السياسة سواء النظم السياسية او الشؤون الدولية على حد سواء.

٣- ويمكن تحديد مشكلة البحث بوجود اختراق متعدد الجوانب لدول الجنوب بواسطة فعاليات العولمة المتنوعة وعدم قدرة تلك الدول على مجاراتها.

٤- اما بالنسبة للدراسات والبحوث السابقة فقد كتبت في العولمة الكثير منها وفي مختلف ابعادها الا ان هذا البحث يتميز بتفرده بمناقشة الاشكالية المحددة فيه.

ثالثا- فروض البحث:

يفترض هذا البحث وجود اختراقات اقتصادية وثقافية واتصالية لمجتمعات دول الجنوب وهذه الاختراقات من شأنها ان تجعل دول الجنوب تابعة لدول ممارسة العولمة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وهذه هي احدى سمات النظام العالمي الجديد احادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ويقترح الباحث مواجهة هذه الاختراقات بحكمة عن طريق التوعية الجماهيرية والتثقيف العام واحاطة النخب السياسية لدول العالم الثالث علماً لضرورة اتخاذ استراتيجية خاصة للتعامل مع اخطار العولمة واثارها السلبية.

رابعا- منهاجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لان الدراسات الاجتماعية والسياسية تتطلب اتباع المناهجين في الوقت نفسه زيادة على اتباع منهجية الاستقراء التاريخي ومن ثم الاستنباط.

خامساً- هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومتن يكون من ثلاثة محاور اساسية وخاتمة ثم قائمة بالمصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع وتوخينا حداثة المصادر والبحوث بالاعتماد على البريد الالكتروني (الانترنيت).

المقدمة

تحمل طيات عالمنا المعاصر تحديات خطيرة وهادئة عانت منها الدول النامية والضعيفة لتشكل منعطفا خطيراً في تاريخ البشرية. وتعد العولمة واحدة من اهم هذه التحديات بوصفها مفهوماً شائعاً لثورة المعلوماتية والاتصالية وحرية حركة السلع والخدمات والايدي العاملة ورأس المال والمعلومات، نجم عنه اثار واسعه النطاق على مستوى المجتمع الدولي. وايضا بزوغ اسس ومبادئ وافكار افرزها واقع الوضع الدولي الراهن. المستقطب بقوة افرادية هي الولايات المتحدة الامريكية، لترسم قمة ما تصبو اليه الرأسمالية وهو عولمة المجتمع الدولي وفق النمط الحياتي الغربي.

واعلن هذا التحدي (العولمة) وضع الكثير من الدول امام محك واختبار يدور حول كيفية المواجهة بشكل يجب الاستغلال والرضوخ والتبعية وبنفس الوقت الاستفادة من افرازات العولمة الايجابية لرفد مؤسساتها الاقتصادية والاتصالية والاجتماعية.

وضمن هذا المحور تعرض امتنا العربية لمخطط وعمليات العولمة لاجل اجراء تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، اذ ان القاعدة الشعبية تتعرض لطغيان قيم الاستهلاك والمنفعية والربح السريع. ومن جانب اخر هناك الهجوم الحضاري على خط ناتج وطني وتهميش مسيرة تعزيز التعاون متعدد الاطراف.

ولان العلاقات الاقتصادية والمعرفية والتقنية تشهد فقداناً في التوازن لنرى ان العولمة ساعدت في خلق المشاكل والسلوك والاختراق على مستوى السياسة والاقتصاد والثقافة والقيم والتقاليد والتراث بنحو يعمق تدويل لانماط السلوك والاهتمام والحصومية.

وهنا يأتي بحثنا بوصفه محاولة لرسم شكل الاختراق والمشاكل والمخاطر عبر دراسة محددة للادوات التي تستغل بها العولمة وزاوية سعيها لمحصلة لدورها في الاختراق والتأثير في دول عديدة في العالم الثالث ان لم نقل كلها على الاطلاق.

ارتأينا تبني المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكشف الحقائق وتفسير حالات الاختراق واعطاء الحلول والنتائج والاقتراحات. ولاجل ذلك جاء بحثنا هذا في ثلاثة محاور، تناول الاول منها مفهوم العولمة وادائها الاقتصادية في الاختراق، فيما اهتم المحور الثاني في الاختراق الثقافي للعولمة. واخيراً سعى المحور الثالث على دراسة تأثير البعد الاتصالي والاعلامي في الاختراق.

هذا ومن الله عز وجل اسمه العون والتوفيق.

المحور الاول- مفهوم العولمة وادائها الاقتصادية في الاختراق

تعد العولمه من اهم وابرز المصطلحات التي احتلت بعداً واقعاً واهتماماً لدى المهتمين في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لدلالتها الخطيرة التي تشير على تحويل الشيء الى وضعية اخرى وتعميمه وتوسيع دائرته ليشمل الكل[1].

وعند استقراء التاريخ نرى ان جذور العولمة يمكن تلمس بداياتها في عصر الاستكشافات الجغرافية ونشوء الحركات التجارية الواسعة تلك التي كانت خطوة تمهيدية لغزو اوربي لاسواق العالم بسلعه وبضائعه ومنتجاته الفكرية بقصد الاستحواذ والهيمنة والاستعلاء الحضاري على الشعوب والامم الاخرى. ويلاحظ ان استمرارية هذه الجذور توضحت عبر متغيرات وقعت في عقد التسعينات من القرن العشرين ألت الى بروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى وحيدة فاعلة في المجتمع الدولي تحاول صنع العالم وفق نمطها

الحياتي. وتلك كانت العولمة، الاسلوب الجديد في الاستعمار، عندما انصرفت الى الاهتمام باحتواء العالم وفق النمط الليبرالي الغربي وانهاء حقبة القومية وذلك بترويج حرية الاتصالات والتنقل السريع والخدمات ورأس المال والمعلومات والايدي العاملة دون ضوابط عبر الحدود العالمية والاقليمية. وبهذا اختلف هذا المفهوم عن الظواهر السابقة مثل العالمية التي تنطلق من تشخيص حالة البناء المقصودة والارتقاء بالخصوصية الى المستوى العالمي أي الانفتاح على كل ما هو عالمي وكوني. وايضا عن التدويل الذي ينصرف الى احتواء الدول من غير نفي لخصوصياتها او مس لجوهرها[٢]. وهنا يمكن ان العولمة هي امتداد لمسلسل تاريخ النزعة الانسانية في السيطرة والتملك والمصلحية وحب الذات وهذا ما يمكن ان نلاحظه في الامبراطورية الرومانية ولدى محاولات هتلر وما تحاول به الولايات المتحدة حاليا من (امركة مظاهر الحياة كليا، سواء الاقتصاد او العلوم او القيم والتقاليد وحتى الالعاب والفنون والامراض والجوع)[٣] اذ اخذت بتعويم نموذجها الحضاري وفق منظور فكري يتمثل بـ(فوكوياما – نهاية التاريخ، بأن الرأسمالية ستكون الشكل الكوني، وصامويل هانتغتون – صراع الحضارات، حث الولايات المتحدة على احتواء الحضارة العربية الاسلامية والحضارة الصفراء، اخيراً العولمة وهي (نموذج لمحطة تفاعلية للانسانية كلها ... ونموذج القرية الكونية التي ترتبط بين الناس والاماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف من دون قيود[٤] وفق نموذج ونمط امريكي).

ويعد عالم السوسيولوجيا الكندي مالك موهان استاذ الاعلام الاجتماعي في جامعة تورنتو اول من اطلق مصطلح العولمة معرفياً عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية وبني بعده هذه الفكرة زبغنيو بريمنسكي "مستشار الامن القومي في زمن الرئيس الامريكي كارتر ١٩٧٧ – ١٩٨٠" اذ حث الولايات المتحدة على تقديم نموذجاً كونياً للحداثة يحمل القيم الامريكية في اقتصاد السوق وحريته التنقل والحرية وحقوق الانسان[٥].

ولعل هذا الاهتمام الكبير بمصطلح العولمة جذب الباحثين الى تقديم تعاريف عديدة لها، اذ حدد بعض الباحثين العولمة بانها :القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للاسواق الاولية والشركات متعددة الجنسيات التي ليس لها ولاء لاية دولة قومية". واخرون بانها " حرية حركة السلع والخدمات والايدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والاقليمية ". و د. طيب تيزيني بانها "الامبريالية في مرحلة سقوط التعددية القطبية القائمة على التنافس والتضاد وهي الامبريالية في عصر المعلوماتية والتقنية وما بعد المعلوماتية التي بواسطتها تنتفع كل الانتماءات والهويات والقيم[٦]. واما محمد سعد سماحة فحدد معناها " تفكيك الامم والجيوش وتفكيك المجتمع والمعرفة وتفكيك الفرد وتجريده من القيم والاخلاق والمبادئ الدينية[٧].

ان تحليلاً لهذه التعاريف والتحديدات نجد ان مصطلح العولمة يحمل اسالباً جديدة من الاستعمار والهيمنة والسيطرة، وذلك يذكرنا ما كان يطرح من مفاهيم في ادبيات السياسة الامريكية لمفاهيم عالمية وواسعة مثل نظرية شرطي العالم ونظرية حوام ومبدأ مارشال والتدخل السريع وغزو الفضاء ونهاية العالم وصراع الحضارات.

ولاجل تعزيز هذا الشكل والوجه والنمط الجديد للاستعمار سعت الولايات المتحدة الى عزيز وتجذير العولمة الاقتصادية وفق ادوات رئيسة تتمثل:

اولاً– شركات متعددة الجنسيات او عابرة القارات: تمثل هذه الشركات قمة الاحتكارات المالية، إذ تركز على الانتاج ورأس المال وانتقال النشاط من الاطار القومي الى الاطار الدولي (الكوني) من خلال تدويل الحياة الاقتصادية العالمية[٨]. وتتسم هذه الشركات بضخامة الحجم وامتداد النشاط الاقليمي وتعدد مجالات الانتاج

واحتكار التقنية المتقدمة فضلاً عن الادارة المركزية. اما اهداف هذه الشركات فهي السيطرة على النشاط التجاري والاقتصادي وحركة الرساميل وسوق التكنولوجيا.

وبهذه الاهداف حققت ارباحاً عالية جداً، اذ انفقت على اعمال البحث والتطوير ما يقارب ٣٤٥ مليار دولار من القطاعين العام[٩] والخاص لتبلغ ايراداتها عام ١٩٩٥ نحو ١١,٤ ترليون دولار وهو ما يعادل ١٩٩,٨% من مجموع الناتج المحلي لـ ١٥٠ دولة[١٠]. ونرى في الافق وجود (٢٠٠) شركة كبرى من اصل (٥٠٠) شركة تقرر مصير العالم الاقتصادي وغالبيتها تستحوذ عليها الولايات المتحدة الامريكية او تلعب بها دوراً مؤثراً في عولمة النشاط الاقتصادي والمالي من خلال مسؤوليتها على ثلث الناتج العالمي و٧٥% من الدائرة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير كما وتستخدم ٧٢ مليون عامل يمثلون ١٠% من حجم الاستخدام العالمي[١١].

ولان هذه الشركات هي واحدة من اهم ادوات العولمة الفاعلة المؤثرة في صنع التقانة والانتاجية والتبادل نرى ان التركز الصناعي والاتساع المعلوماتي والتكتل الاقتصادي لم يعد ملتزماً بالخصوصية الوطنية والسياسية بل تعمل على تفكيك الدول او اعادة بنائها لانها شركات فوق القومية ومتدخلية فيها. ولهذا فهي تشكل رادعاً للدول المصنفة بحكم قدرتها على نقل فروعها من دولة الى اخرى. ولعل ذلك يعطي الفرصة للتحكم في البنية المؤسسية السياسية للدول اذ ان هذه الشركات لم تولد لخدمة طموحات المجتمع بل لتضخيم الارباح. كما يمكن ان تحصل على الفرصة للاستيلاء على المؤسسات الديمقراطية غير مساندة لمرشحين معينين يخدمون ويؤتمنون على مصالح هذه الشركات او شراء اصوات الموالين. ولعل ذلك يدعو للقول بان النظرة في استثمار اموال هذه الشركات في بلدان عالم الجنوب له مظاهره الايجابية هي تدليزة خادعة بل هي تمتص الاموال من البلدان التي تعمل بها وتنا في مصر الدليل اذ هي وحدها تستثمر (١٠٠) بليون دولار في هذه الشركات[١٢].

ثانياً- المؤسسات المالية: وتتمثل بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد توج انشاؤها لتعزيز التعاون الاقتصادي والنمو المتوازن للتجارة الدولية وايضاً ازالة قيود التبادل التجاري الخارجي وتحقيق تبادل تجاري مستمر بين الاعضاء. بيد ان مساهمة الولايات المتحدة بنحو ٢٣% من وارد هذه المؤسسات، سرعان ما اصبحت مؤسسات توظف لاجل خدمة الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة ومحاولة السيطرة على مقدرات واسواق الدول النامية وتعزيز الموقف الامريكي في زعامة العالم عبر سفيرات تعزز في ظل العولمة وكما يأتي[١٣]:

١- تكبيل الدول بقروض وتسهيلات تشرطية يمكن ان تحقق بها مزايا سياسية مثل المس بالقرار السياسي للدولة.

٢- زج الدول النامية في منافسة غير متكافئة مع الاجهزة الانتاجية في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تسيطر على السوق والمال والتقنية مما يمهد الى الكف عن الانتاج في الاقتصاد الوطني والاستيراد بتكلفة ارخص من الدول المتقدمة.

٣- اجبار دول عالم الجنوب في قبولها لدور الاقتصاد والتابع في السوق الدولية.

٤- الاقتراح باعادة هيكلة بلدان عالم الجنوب باسلوب تحرير الاقتصاد ودمجه في الاقتصادات العالمية.

٥- ومن خلال هذه المؤسسات يمكن ان تفرض شروط تخص حقوق الانسان والديمقراطية على الدول المقرضة وقد تمهد هذه الخطوة الى اثارة النعرات الطائفية وحتى الحروب الاهلية بغية اضعاف هذه الدول اقتصادياً لدرجة تضطر الى القبول بشروط قاسية للحصول على القروض.

٦- محاولة الولايات المتحدة ارسال فرق تدفع نفقاتها هذه المؤسسات لاجل تقديم دعوات سحبية لمسؤولين كبار في عالم الجنوب تؤكد على حتمية العولمة.

٧- محاولة تعزيز وتكريس مفهوم لخصخصة تمهيداً لتحقيق تحرير التجارة الحرة وفتح ابواب الاقتصاد امام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال الاتية من الولايات المتحدة واوربا الغربية.

٨- استغلال الازمات والاضطرابات المالية في الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسية والاستثمارات والمصارف الكبرى. وما يحدث من افلاسات مالية في الدول الصناعية الجديدة في اسيا مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلند وتايوان خير دليل على ذلك، اذ تفرض شروطاً والتزامات صعبة تزيد حدة التبعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات التمويل الدولي بل قد تصبح هي المتحكمة باقتصادها، اذ نرى من مجموع (٢٨٢) شركة مؤشرة على سوق جاكارتا للاوراق المالية كانت عاملة مع مطلع عام ١٩٩٨ نجد ان (٢٢) شركة ظلت قادرة على العمل بعد ازمة جنوب شرق اسيا[٢٤].

ثالثاً- **منظمة التجارة العالمية:-** قامت هذه المنظمة على انقاض منظمة الغات بعد ان استطاعت الولايات المتحدة والمجموعة الاوربية وبتأثير فاعل من الحصول على موافقة (١٢٤) دولة على اتفاقيا في مؤتمر مراكش بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٥ لتعد واحدة من اهم الاسس الاستراتيجية في العولمة على نحو تحرير التجارة الدولية للاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال. وكانت تلك : أي تأسيس هذه المنظمة " خطوة فريدة في تعزيز الزعامة الامريكية للاقتصاد العالمي الجديد. ويمكن ان نجد تأثير هذه الادوات في متغيرات تتمثل في:

أ- محاولة السيطرة على التبادل التجاري والخدمي وحماية الحقوق الفكرية والثقافية لتحقيق اهداف ووسائل النظام الرأسمالي للسيطرة على العالم[٢٥]. ولعل التشدد على حقوق الملكية الفكرية ساهم في ارتفاع تكلفة الحصول على الثقافة والمعلومات امام الدول النامية المستوردة لها بكثافة.

ب- كما وان الغاء الحواجز الكمركية سيكون لصالح القوى الكبرى ضد الضعيفة وبالتالي قد تجد الدول النامية من انتاجها الوطني نظراً لضالة اسعار منتجات الدول المتقدمة ونوعياتها المتقدمة على الوطني والقومي.

رابعاً- **التكتلات الاقتصادية العالمية:-** وتعد هذه الاداة واحدة من اهم الفواعل التي تحاول بها الولايات المتحدة التأثير والتصارع من خلالها لاجل زرع العولمة عبر حالات عديدة وكما يأتي:-

١- المساومة الامريكية مع الاتحاد الاوربي في ميادين اقتصادية عديدة بخاصة التنافس في العملة "اليورو مقابل الدولار".

٢- محاولة توسيع تكتل النافتا ليشمل كلا الامريكيتين " الناسافتا" وتعزيز القيادة الامريكية عليها.

٣- محاولة التأثير على قرارات تكتل النمور الاربعة الاقتصادية في جنوب شرق اسيا "هونغ كونغ، سنغافورة، تايلند، وماليزيا" ومجموعة الاسيان بما يخدم مصالحها.

٤- تشجيع تكتل الشرق الاوسطي والمتوسطي لاجل ادخال اسرائيل فيهما. لتتمكن من ان تحقق وتحافظ الولايات المتحدة على نسبة عالية من مصالحها ونفوذها وتواجدها في المنطقة. وايضاً التقليل من اهمية النظام العربي الاقليمي واحتواء طموحات العرب في الوحدة.

٥- جعل الاضطرابات والازمات المالية والاقتصادية المحلية والاقليمية ظواهراً متكررة ذات انعكاسات وابعاد كونية. لتسهم العولمة الاقتصادية في تدويل الازمات الاقتصادية. ولعل اخطر ما في هذا الاتجاه نقل اعباء الاخطاء للاقتصادات الاخرى وتدويلها دولياً وذلك في ازمات جنوب شرق اسيا خير دليل. وايضاً محاولة الولايات المتحدة في ابعاد هذه الجنوب "جنوب شرق اسيا" عن الصين واليابان. زيادة على استفادة الشركات الامريكية والمؤسسات المالية عبر التفريض من شراء دون الشركات المفلسة لاحقاً في دوامة المديونية الخارجية وابقاء هذه الاقتصادات تحت المراقبة وفق شروط للسنوات المقبلة.

وفي تحليل لهذه الادوات نرى انها اخترقت وامتدت واثرت على صعيد حياتية كثيرة لاجل تحقيق العولمة وفق ما يأتي:

١. على الصعيد السياسي، فإن تفاعلات الوضع الدولي الراهن تعكس طابع المنافسة بين القوى الفاعلة والمؤثرة فيه بخاصة الولايات المتحدة الامريكية على حساب القوى الصغيرة او الصديقة اذ ان اسس العولمة تدور حول اهمية اختراق سيادة الدول وتحلمها وقرارها السياسية لانها تمثل مبدأ اهمية الحدود وكما اكدنا سابقاً بأن العولمة تؤمن بانتقال حر للافكار والمبادئ الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما وان الاعتماديه والاندماج في مختلف الصعد تصب في مصلحة الطرف الاقوى على حساب الاصغر والاضعف في ظل العولمة وحسب التكتلات وهذا ما يحاول به اسرائيل بدعم امريكي في تشجيع الشرق اوسطية والمتوسطة. ووفق هذا المنظور فإن ادعاء السيادة تحاول الولايات المتحدة تكبيل الدول بالحاقات الحد من التسلح "دول مسموح لها التسلح واخرى محظور عليها". وضمن هذا المحور تبرز دولاً لها امكانات تسليحية قوية ودولاً ذات امكانات قليلة وضمن الحدود. ولعل ذلك يسهل عملية اختراق الحدود بتوظيف شرعي للامم المتحدة للتدخل في أي نزاع بسهولة كما حصل مع العراق وليبيا ، الصومال والسودان. وهذا قد يؤدي الى تحجيم دور الدولة السياسي سواء في ادارة علاقاتها الدولية او في الدفاع عن نفسها ومن ثم قد يفرض نوعاً من التبعية والاستسلام للغرب الاستعماري.

٢. على الصعيد الاقتصادي، نرى ان اخطاراً كثيرة وخطيرة يمكن ان تجلي مع اقطار عربية منفردة او تحاول الانضمام لاتفاقية التجارة العالمية. ام ان الدولة الصغيرة او الضعيفة قد تتراجع وتصبح تابعة امام سلطة المال وتحركاته مما يقتضي الحذر مع دول تكبل بمكابيل مختلفة واوجه عديدة. حيث يتزامن مع دول عديدة ذات قيادات بطريركية (ابوية) دأب شخصي لمحاولة التغرب من الدول المتقدمة في جنوب شرق اسيا مع سماح وتشجيع ومباركة امريكية لاجل الاخذ بنمط التقدم الرأسمالي.

ولان مصادر التصدير تقترن الاخذ بتقنية عالية من الاستخدام ومعدلات عالية من الادخار مع ادارة ناجحة للنظام المصرفي او تدوير الاقتصاد واختناقاته تلك التي يفتقر اليها العديد من الدول العربية ولارتباط العملة بما هو مدعوم بالدولار، كل ذلك يمكن ان يؤدي الى تدهور سريع للعملات الوطنية او ضربة مالية في اسواق البورصة مما يساهم الى انهيار كبير للشركات التابعة لها. واذا كانت الدول المتقدمة او دول التصدير

الأسيوية قد واجهت انهيارات وازمات وضربات وافلاسات وهي ذات اقتصاد عال وقادر على تحمل الصدمة فكم بالاحرى الاقطار العربية التي تحاول تحقيق نمو بتشجيع ومباركة امريكية. اذ ان الولايات المتحدة لابد من ان تجد اللحظة التي يصل فيها نموذج النمو السريع المرتفع الى نهايته فهذه النهاية ليست سوى مشكلة مرض وحتى يشفى منه النموذج ليعود سيرته في النمو"[٦].

وبما ان مؤشرات العولمة تميل الى الهيمنة على اقتصادات الدول ومحاولة تغيير بنية النظام الاقتصادي الدولي وفق اسلوب التصارع والتنافس سواء في مبادئ وقواعد هذا النظام او في القضايا الاقتصادية وان اتشحت برداء سياسي، نرى ان القوى الاقتصادية العظمى والكبرى قد تتحول الى اداة لنهب الثروات عبر توسيع دوائر النفوذ والسيطرة بما يعمق التبعية والتردي لعالم الجنوب وبضمنه اقطاراً عربية عديدة ليصبح هذا النمط واحداً من ادبيات الفقه الاقتصادي الغربي وبالذات الامريكي لتحقيق العولمة، اذ ان الولايات المتحدة تعمل من خلال اداة تقنية وعلمية متقدمة جداً وتدويل مالي كوني حيث بلغت استثماراتها في الخارج نحو (٤٠٠) مليار عام ١٩٩٥. ووصل حجم تعاملها في البورصات المالية نحو (١٢٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٥ مما يعكس اتجاهاً قوياً نحو تدويل الرأسمال على المستوى الكوني[٧]. اضافة الى مساهمتها الفاعلة كما ذكرنا آنفاً في الشركات المتعددة الجنسيات.

٣. في حين تكتمل الوسائل العسكرية للامركة في التواجد العسكري الامريكي المتزايد في مناطق مختلفة من العالم بخاصة الحيوية منها كمنطقة الشرق الاوسط والخليج العربي وجنوب شرق اسيا. هذا التواجد قد يشكل احتلالاً عسكرياً امريكياً اولا وتكامل مع الحلف الاطلسي في اداء دور الرادع للدول المستقلة التي لا تريد الخضوع للامركة ثانياً، كما ويساند الولايات المتحدة في مناطق التواجد حلفاؤها، ومثل هذا الدور يؤديه الكيان الصهيوني وتركيا في مناطق التواجد الشرق اوسطيه والخليجية العربية. ولعل ذلك يبرر مخاطر كبيرة على الامن والسلم المحليين والدولي بخاصة بعد انحلال منظومة وارسو.

٤. اما الوسائل الاستخبارية في الامركة الاقتصادية فتتجلى في اعطاء المخابرات المركزية الاولوية في عملها لخدمة الشركات الامريكية العاملة في الخارج.

المحور الثاني- العولمة والاختراق الثقافي

قد تؤدي العولمة الاقتصادية الى تغيير مكونات سلة السلع المتاحة الاستهلاك. وقد توظف العولمة السياسية في خلق حدوداً مرنة بديلة عن السيادة وتحقيق مصالح الطرف القوي على حساب الاضعف او الاصغر، فالعولمة الثقافية قد تسير بطريق يؤدي الى تغيير انماط الحياة وسلوكيات الانسان وثقافته وفق متطلبات العولمة بمفهومها الشمولي انتهاءاً بتغليب السلوك الاستهلاكي الفردي على انماط السلوك لخاصة لكل مجتمع عندما تربطه بعالم اللاوطن واللاامة واللادولة. ويلاحظ ان تأثير العولمة الثقافية يأخذ اثره عبر توسيع مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الانتاج المتداول ببديل اسمه ثقافة الصورة التي تمثل مفتاح النظام الثقافي الجديد في تحطيم الحاجز اللغوي والوظيفي والتمركز[٨].

وتستمد العولمة الثقافية بشكل عام تحديداً وتعريفاً من تحديد العولمة بشكل عام اذ يمكن ان تعد زيادة في معدلات انتقال المعلومات والافكار وانماط السلوك الانساني والقيم وانفتاح المجتمعات بعضها على البعض الاخر اضافة الى الاتصال والتأثر والانتقال ما بين كل العناصر القابلة للانتقال. واخيراً محاولة الانتقال من

التمسك الشديد بالثقافات الاقليمية والقومية والمحلية المختلفة الى ثقافة انسانية كونية جديدة وبما ان العولمة الثقافية ليست سوى محاولة لسيطرة ثقافية امريكية اوربية غربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم وانماط السلوك الانساني والقيم والتقاليد والهوية الثقافية. فأن التوجهات الامريكية تتجه نحو ترسيخ القبول العالمي لقناعات الغرب وتصوراته الثقافية والايدلوجية مستعينة بالشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الاعلام الدولية ووكالات الانباء العالمية من اجل نشر ما يبدو ثقافة العولمة وتعميم النموذج الرأسمالي وجعل هوية الثقافة الغربية هي هوية كل الشعوب، أي بصورة اخرى فأن العولمة "تشكل خطراً على تنوع المجتمعات البشرية وتحطيم الخصوصيات الثقافية لدى كل الشعوب"[٩]. وايجاد ثقافة عليا جديدة هي ثقافة العالمية او الكونية[١٠].

وعند مراجعتنا لنظرية صاموئيل هانتنغتون (صراع الحضارات) نرى انها محاولة لحث الولايات المتحدة لاجل تحقيق تفوقها الحضاري والثقافي واحتواء الثقافة والحضارة الاسلامية والصفراء. وفوكوياما (نهاية التاريخ) بأن الرأسمالية وفق النموذج الامريكي ستكون ايدلوجية الكون. وما الى اليه نموذج اشوبزمان البطل الخارق الذي تحول الى عقيدة امريكية يعكس رمز القوة والهيمنة والتفضيل في كل شيء. وما يجلبه من متغيرات التفوق التقني والاقتصادي والتجاري، كل ذلك ادى الى سيادة نزعة امريكية في (ان الافضل ليس بلداً احد) وعرفنا هذه النزعة بالامركة. هذه الامركة اخذت تمتد على جمعة عديدة من الحياة وبحاسة على القيم والتقاليد والسلوك والعادات باعتبار ان الامريكيين الافضل والاصح والاقوى عما سواهم من البشر في ارجاء العالم[١١].

ومن خلال هذه المتغيرات نستطيع القول ان العولمة تمثل اختراقاً وغزواً ثقافياً امريكياً واوربياً غربياً يستهدف الدول الاضعف عبر المتغيرات تتمثل بما يأتي:-

أ- الغاء الصراع الايدلوجي او الحلول محله.

ب- تهميش القيم السائدة في المجتمعات ومحاربة الشعائر ومناهج التفكير وطرق العيش وتعطيل فاعلية العقول لاحتواء الحضارات والحلول محلها.

ج- اشاعة وتفضيل نوع معين من الثقافة والتفكير متمكن من مواجهة ومصارعة خصوصيات الشعوب بالشكل الذي يؤدي الى زرع الغرب.

د- تولية الادواق وتكريس نوعاً معيناً من السلوك الانساني لنوع معين من المعارف والسلع والخدمات وتوجيهها عالمياً بما يوفر سوقاً خارجياً ذو ميول ورغبات متماثلة في الطلب على السلع بمختلف اشكالها سيما في الموسيقى والسينما والبرامج التلفزيونية والاعلانات والدعاية بحيث يبرز للعيان تعارض بين الثقافة الوطنية باتجاه هيمنة الثقافة والنموذج الاجنبي ليبدأ الموالون تدريجياً على نحو يهمل نموذجه الوطني والبدء بالتعلق بالنماذج المستوردة والتي غالباً ما تكون مقصودة وتبدو مثالية.

وحيث ان الثقافة المنقولة هي قمة الغزو والسيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي ستنهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها من القوى الاوربية الغربية ضد دول المجتمع الدولي، نرى ان البعد الاتصالي والاعلامي في ظل العولمة يمثل اداة مهمة في ادارة المعلومات والحرب النفسية واداة لبلورة وتشكيل الرأي العام والتحكم باتجاهاته.

وحيث ان الاتصالات ووسائل الاعلام تمثل عملية دينامية اجتماعية رافقت تطور المجتمعات البشرية وواحد من مكونات الاتجاهات والقيم. ولان المجتمع يتقولب ويتنمط ويتأثر بالدعاية والمعلومات

والبرامج بشكل جعل الفضاء ساحة حديثة للصراع والهيمنة، ومن الحاسوب ساحة لحرب المعلوماتية والثقافات عبر الفضاء، نرى ان مؤثرات العولمة الثقافية قد تؤدي الى:

أ- ممارسة نوعا من التحكم والضبط لسلوك الافراد والمجتمعات وبطريقة قسرية رغم الاشكال الجذابة للعولمة الثقافية. أي صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية اخرى لهذه المجتمعات قادرة على اختراق الهوية الحضارية الخاصة بشكل حدي باتجاه فرض نمط ثقافي وهيمنة ثقافية معينة تنتجها مصالح الاقوياء ووسيلتها الاساسية اداة اعلامية جبارة قادرة على صياغة الاخلاق والقيم وحتى العادات.

ب- تخطي كافة الحواجز المادية بين المجتمعات والقوميات مما يمهد الى امكانية صدورة استقبال للفكر الليبرالي الغربي واللغة الانكلوسكسونية وخلق صعوبة امام الدول في الحفاظ على تماسكها العقائدي والخصوصية القومية سواء في الحاضر او المستقبل. أي ان الدول لا بد من ان تفتح امام مخاطر العولمة مهما وضعت من قوانين وانظمة للحماية.

ج- ايجاد سياسات تحمل مفارقات وازدواجية والكل بمكاييل عديدة اراء مفاهيم محددة مثل حقوق الانسان وحرياته السياسية تعمل وفق اسلوب مغاير لاسلوب حياة المجتمع وثقافته الخاصة وعقيدته الوطنية، مما يدخل المجتمع في مخاضات وصراعات دموية هو بغنى عنها نتيجة هذا التأثر والاختراق.

د- محاولات الولايات المتحدة وحلفاؤها الاوربيين الغربيين في تعزيز التفتت والتجزء للوطن العربي عبر دعم الاقليات الثقافية ضد القومية العربية الشاملة ومحاولة تعزيز ولاءها في العنصر والطائفية والاتجاه الذي يخدم مصالحها بحجة حق الاقليات الثقافية في ممارسة تقرير المصير.

هـ- وتبعاً للفقرة السابقة، فأن مؤثرات العولمة الثقافية والثقافة المتعولمة قد تؤدي الى المحاولة في الضغط نحو اصدار قرارات من الشرعية الدولية ضد دول عربية تعد بأعتباراتها منتهكة لحقوق الانسان وحرياته وروح الديمقراطية (تداول السلطة او ضمانات دستورية حقيقية) وفق سياسة الكيل بمكيالين او الازدواجية في التعامل وحسب ما تمليه مصالحها وتحالفاتها العملية والفعلية. اذ انها تدعم اقطاراً بعيده عن هذه القيم في امريكا اللاتينية ضد انظمة تمارسها بالفعل مثل الليندي في تشيلي ونظام الساندينستي في نيكاراغوا[٢٢].

ولعل استخدام قضايا حقوق الانسان والاقليات الثقافية الفرعية لغايات سياسة ساهم في وجود تحدٍ كبير ضد العولمة الثقافية، من خلال تأكيد العديد من الشخصيات في المجتمع الدولي على الخصوصية القومية والتاريخية والطروحات الوطنية، اذ اكد لي بنيج رئيس وزراء الصين "ان مسألة حقوق الانسان تندرج في اطار سيادة كل بلد وينبغي عدم الحكم على حالة حقوق الانسان في بلد ما بتجاهل كامل العوامل التاريخية والطروحات الوطنية. فيما انتقد رئيس وزراء الهند (نارسيماراو) الحكم على الحكومات التي تتصدى الارهاب على انه انتهاكات لحقوق الانسان الحقيقة فيها والوهمية وهي في معظمها وهمية، وان جوهر حقوق الانسان وطبيعتها يرتهنان بالقوى الاجتماعية والثقافية وتقاليد البلد[٢٣].

و- قيام الولايات المتحدة بابتداع ذرائع ودعوات وسيناريوهات لاجل تنفيذ نظريات صموئيل هنتنغتون (صراع الحضارات) في احتواء الحضارة والثقافة العربية والاسلامية. ولعل شعار مكافحة الارهاب الذي انبثق في اعقاب عمليات ١١/ايلول/٢٠٠١، يبدو كنظرية استعمارية جديدة خلطت بين الجهاد وفق المنظور

وثقافة يقفي لصالح الارهاب في تحقيق قضاياه ومواقفه. وفي ذلك مكنت الولايات المتحدة من تحويل الارهاب من صناعة امريكية خالصة كانت وليدة المافيا الغربية المتنوعة الى عولمة الارهاب بتجييش بعض الدول ضد البعض الاخر ولعل في تسمية دولا مصدر الارهاب مثل جنوب لبنان، الصومال، واليمن ، او ما اسماه الرئيس الامريكي الحالي جورج بوش بمحور الشر "كوريا الشمالية والعراق وايران" واخيرا موافقة الكونكرس الامريكي في ٢٠٠٢/٨/٢ على تخصيص ٣٥ مليار دولار نفقات لاحتواء الارهاب عالميا خير دليل على ذلك.

ان رؤية تحليلية لمتغيرات الغزو الثقافي والعولمة الثقافية تدفع وطننا العربي امام معادلة صعبة وخطيرة يتطلب حلها المحافظة على العناصر الايجابية في الخصوصية الثقافية العربية وبالذات الجذور التاريخية وبنفس الوقت الانفتاح على ايجابيات الثقافة العالمية بما يعزز ويغني الثقافة العربية. وايضاً محاولة توظيف حالة العجز العربي امام هذا التحدي الخطير بشكل يفسر ويبين العوامل الموضوعية والذاتية التي ادت الى هذا التردي والانهيار. ولعل ذلك يمكن ان يساهم في تحديد منظومات القيم واليات الفعل لاجل مواجهة هذه الحالة والسيطرة على حركتها والتحكم بما تصبو وتهدف من الخطط ضد امتنا العربية. ومن ثم السير باتجاه اللحاق بركب الحضارة الانسانية متفاعلة ومتعاطية ومتجددة ومبدعة في كل وقت.

المحور الثالث– العولمة والاختراق الاتصالي والاعلامي

منذ مطلع السبعينات بدأت وحدات المجتمع الدولي وبالذات الدول المتقدمة تقنيا تجتاز ثورات تقنية علمية انفجارية. ولعل اهمها ثورات ثلاثة، الاولى منها ثورة الاتصالات والانترنت والمعلوماتية. واما الثانية فهي ثورة الهندسة الوراثية "زرع الجينات" في القطاع الزراعي والطبي والصناعي. واخيراً الثورة الثالثة ثورة المواد تلك الثورة التي ابدعت مواداً صناعية بديلة لموارد الطبيعية أي محاولة تحقيق احلالاً كبيراً للمواد الصناعية عوضاً عن الطبيعية. ويلاحظ ان هذه الثورات قد تساهم مستقبلاً ان تفقد دول عالم الجنوب الكثير من قدراتها ومؤهلاتها على المنافسة في ساحة العلاقات الدولية والسياسيه الخارجية.

وعند دراسة ثورة الاتصالات والانترنت والمعلومات، نجد ان الحضارة الانسانية احدثت تدخل عصراً جديداً من التقدم هو عصر ثورة الالكترونيك الدقيق أي بزوغ وثائق الكترونية وانساناً يشاهد وينظر الى سلعه الكترونية بدلاً من الوثائق المكتوبة لتبدأ هذه الثورة بتعزيز تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية على امتداد العالم جاءت على حساب الدول النامية وكما يأتي:-

١. فقدت الدول النامية الكثير من مميزاتها وقدراتها على المنافسة.
٢. عجز الدول النامية من اللحاق بمستجدات هذه التقنية مما يؤثر على قرارها السياسي المستقل وقد يساهم في مزيد من التبعية والتخلف.
٣. ازدياد الفجوة الحضارية بين مجموعتين من الدول، دولا تمتلك حضارة الالكترونيات الدقيقة ودولا تابعة لها[٢٥].

ولعل ذلك يدعو للقول ان عصرنا هو عصر ثورة التقنية العالية للاتصالات والانترنيت والمعلوماتية يستخدم اليه موظفة من قبل قوى عظمى وكبرى في العالم. ولا يمكن تصور العولمة بمعزل عنها. ولهذا لابد من دراسة ادوات هذه العولمة وكيفية الاختراق.

١ – المؤسسات البحثية

يعد تقدم التقنيات وتسع شبكات المعلوماتية والتقنية العلية للاتصالات والزيادة الهائلة في العمليات المصرفية والاستثمارية والتطور النوعي للانتاج اسسا يعتبرها المهتمون بشؤون العولمة ايجابية تلعب دوراً في انجاز تقدم في ثورة الاتصالات ومن خلالها اثراء مختلف مرافق الحياة. ولعل هذه النظرة ادت بجميع المهتمين والباحثين الى استغلال العلم وتقنياته لاجل تسريعها والوقوف على الآثار المستقبلية للبحوث الاجتماعية وبشكل خاص عندما نجحت الحكومات المنظمة الى النادي الصناعي من تبني هياكل مؤسساتية تعزز تطبيق التقانة وانتقالها واكتسابها وتراكمها عن طريق المؤسسات البحثية ومراكز البحث العلمي[٢٥].

ولعل هذا التقدم في تطبيق التقانة من خلال البحث ادى الى تنافس بين الشركات العالمية لاجل الحفاظ على وضعها المتميز من خلال الاهتمام بالبحث. والى بروز تداعيات اجتماعية خطيرة داخل المجتمع الاوربي لان اثار استخدام بحوث التطوير هي زرع الكيفية التي يتم فيها تقليص العاملين وخفض الكلفة والوزن واختزال الزمن للوصول الى المستهلك[٢٦]. واخيراً حث دول عالم الجنوب السير بامور البحث والتطوير بالاعتماد على نماذج متطورة تساعدها المجموعات السكنية وتدعمها القيم الثقافية[٢٧]. ومن ثم محاولة ربطها بالمؤسسات الثقافية والنسيج الاجتماعي لمتطور استهلاكياً وهذا اخطر مؤثرات العولمة سيما اذا علمنا ان الاقطار العربية لا تعاني فقط من ضمور في البحث والتطوير الثقافي فقط وانما على الاصعدة الحياتية الاخرى لارتباطها بقرارات ابوية او مصلحية ليست بالضرورة مبنية على العلم وبنوائه ومعطياته. وبما ان ٨٢% من انتاج الالكترونيات يتوزع على اليابان وامريكا الشمالية واوربا الغربية[٢٨]، ذلك الذي ساهم في انتشار الاف من مراكز البحوث العلمية والثقافية والدعائية، فقد ساهم في وجود عملية تسخيرية لضمان الارباح وتصدير النموذج الحضاري الغربي على حساب الدول النامية.

ولاجل تحقيق امركة اقتصادية وثقافية نجد ان الاجهزة العسكرية والمخابرات المركزية الامريكية اعطى لها دوراً في تطوير وتعزيز البحث والتطوير التقاني وعلوم الحاسبات وتوفير ملايين الاجهزة المركزية والشخصية العاملة عبر شبكات الهاتف الدولي المتطورة. خدمة لمصالح الشركات الامريكية العاملة في الخارج والداخل ولهذا فان ٧٠% من الابحاث الاكاديمية ممولة من قبل وزارة الدفاع"[٢٩].

٢ – وسائل الاتصال:

ساهمت المؤسسات البحثية العلمية والاكاديمية في عملية تطويرية علمية ثقافية ادت الى تكامل وتفاعل قطاعات المعلوماتية والمواصلات السمعية البصرية عبر احداث ثورة عالمية في الالكترونيات والحواسيب وقنوات البث والاتصالات الفضائية وانتشار شبكات الانترنيت ليكون المجتمع متفاعلا مع وسائل الاتصال تفاعلا شمل اصعدة حياتية هامة بخاصة في تكوين الاتجاهات والقيم المتأثرة وفق فيض من المعلومات والبرامج التي تنتقل دون أي وازع او مانع قانوني او خلقي ليصبح هذا التفاعل والتكامل مصدر صراع وهيمنة لصالح القوى العظمى والكبرى لاجل الحصول على استقطاب فكري ليبرالي او سياسي او اقتصادي او ثقافي. وايضاً التنويه بحرب قادمة هي حرب الثقافات عبر الفضاء. زيادة على انكشاف هوة عميقة بين الدول المالكة لهذه التقنية والدول النامية المتلقية لها، مع ما توضح من افق وشعور لدى الشعوب يؤدي الى اهمية الافادة من هذه التكنولوجيا.

يعد الحاسوب من اهم ابداعات الثورة المعلوماتية والاتصالية. وتعتبر العلاقة بين الحاسوب والاتصالات علاقة تبادل المنافع اذ تبين تقانة الاتصالات للكومبيوتر والالكترونات الدقيقة بارتقائها التقاني.

في حين يتبنى الحاسوب لتقانة الاتصالات في تعاظمه في المستقبل ونشر خدماته عبر القارات والبحار والفضاء الخارجي.

وفي تطور لاحق نتيجة الثورة المعلوماتية والانترنيت الذي ادخلت على الحاسوب بدأ يطلق على الحاسوب تسميات عديدة مثل المكتبات ودور النشر والراديوات وصالونات القرية للقرن الحادي والعشرين ومخزن لكل معلومات الديجيتال والمعلومات الالكترونية وهو بهذا مركزاً للتجارة والصناعة والتفاعلات التي تتم بسرعة فورية وبنطاق واسع[٣٠].

وعند استقرائنا لتاريخ شبكه الانترنيت نجد انها ليست وسيطاً جديداً، اذ ان وزارة الدفاع الامريكية اقامت شبكة أربانيت حيث تم بها ربط اربعة حواسيب في اربعة مراكز علمية يستطيع فيها العلماء ومصانع القرار العسكري والسياسي من تبادل المعلومات والنتائج امام اية هجمة صاروخية سوفياتية محتملة متلافيه وبالذات عند عطل جزء من الشبكة اذ تعوض الاجزاء الاخرى. وفي عام ١٩٧٩ تم توصيل (٧٢) جامعة ومركز ابحاث بهذه الشبكة. وكانت جميع تلك الجامعات والمركز تعمل في مشاريع وابحاث خاصة بوزارة الدفاع الامريكية[٣١]. وبهذه النواة اخذت هذه الثورة بالنمو بمعدلات هائلة حتى اصبحت الشبكة الام وشبكاتها الفرعيات وقدر حجم جميرة الانترنيت بمليار مشترك عام ٢٠٠٠.

ولان شبكة الانترنيت تتسم بالكونية والدائمية والفورية وغير المحسوسة، ولان استخداماتها فاعلة في البريد الالكتروني من استخدام واسترجاع المعلومات في أي مكان في العالم وفي أي زمان، وجعلت من الفضاء العالمي قرية صغيرة زيادة الى كونها اكبر نواة للاتصالات اذ انها مثلت ثورة النشر الالكتروني والخبرا تعد وسيلة فعالة لسرعة النفاذ الى المعلومات وانتشارها وتوظيفها، فأن الانترنيت عد من اهم الوسائل الاساسية لتحقيق الرغبات الحالية نحو العولمة وابراز طابع الوضع الاقتصادي الجديد بانه اقتصاد يعتمد على المعلومات باعتبار ان موارد المعلومات لا تنقص بعكس الموارد الاقتصادية بل تزيد مع زيادة استهلاكها[٣٢].

وبما ان العولمة أبنة الاقتصاد والسياسة والاتصال اذ يتربع هذا الثالوث على تكنولوجيا اتصال عالية القدره والتأثير والانتشار ولان الاعلام يعطي شيئا عن كل شيء ويعرف كل شيء عن شيء واحد ، فمن الاستعمال الادوني كان له دورا فاعلا في عولمة المعرفة والعلوم وتوسعهما. والاستناد من حتميات التقنيل الى حتميات الانتاج. ولاجل حجم الانفاق الاعلاني في وسائل الاتصالات التقليدية المختلفة قدر بـ (٣٣٠) مليار دولار عام ١٩٩٦[٣٣]، نرى ان الشركات المتعددة الجنسيات والتي غالبيتها امريكية وللولايات المتحدة دورا مؤثرا فيها، اخذت تتحكم في دور الانترنيت ووسائل الاتصال بشكل عام، اذ اتجهت الى استخدام الاغراء والاغراء في الترويج للانتاج الغربي الامريكي وللقيم والافكار والسلوكيات الامريكية. ومما يعزز ذلك اللغة السائدة في بث هذه القنوات وهي الانكليزية، اذ يبدو ان العولمة تتجه الى جعلها لغة العالم الجديد حيث ان ٨٨% من معطيات الانترنيت تبث بهذه اللغة مقابل ٩% بالالمانية و٢% بالفرنسية و١% يوزع على بقية اللغات الغربية[٣٤].

٣- البث الفضائي التلفازي المباشر:

تاتي اهمية البث الفضائي التلفازي المباشر لاعتبارات حتمية برزت اثر التقدم التكنولوجي في طبيعة الاتصال الانساني اذ وفرت وسائل متقدمة في نقل المعطيات والفكر والتجربة بحرية دون أي قيد او شرط.

ولان العولمة هي أيدة ثلاثة هي الاقتصاد والسياسة والاتصال، نجد ان عولمة الافكار والمعلومات والمعطيات بهذه الكيفية تعتبر من الحداثة قياسا لما يحمله الطابع الاقتصادي والتجاري والهيمنة العسكرية من امكانات العولمة.

ولخطورة هذا الابن "الظاهرة الاتصالية" عد البث الفضائي والتلفازي سندا اساسيا مع الدعاية والاعلان والانترنيت لاجل تعويم التربية السياسية والاجتماعية والاستهلاك الحضاري اقترانا واختزالا لمفهوم امركة العالم "ظاهرة الاتصالات". ولعل ذلك كان بمثل خطوة جبارة فيما اتجاه فرانسيس فوكوياما في عولمة الفكر الليبرالي الغربي وصامويل هانتغتون في نظرية صراع الحضارات. وهذا ما كشفته البرامج والسياسة الامريكية في احتكار ٨٠% من الانتاج السينمائي والتلفزي تسعى بشكل مباشر او غير مباشر وراء اقصام الاقناع بحقيقة تفوق الانسان الامريكي والدعوة الى نمط الحياة الامريكية[٣٥].

ولعل ذلك ساهم وبشكل جدي في ان تولي الكثير من الحكومات ومجتمعاتها اهتماما كبيرا بالبرامج والمعلومات الوافدة وتسخيرها بشكل يؤدي الى التغير في كثير من ثوابت السياسات والقيم والتقاليد والقوانين والثقافات القومية. وهذا قد يؤدي بشكل او باخر الى هيمنة فكرية على حساب هذه الثوابت وعشوائية للاختلال الثقافي او الغزو الفكري. ولعل ما ذكره الزعيم النمساوي لش فلوتنا حول تأثير البث الفضائي والتلفزي "بأن ما حدث لبلاده ما كان ليحدث لولا التلفاز العابر للحدود وان سور برلين قد تهاوى تحت الطرق المتواصل لاشارات التلفاز"[٣٦].

واذا ما علمنا ان الولايات المتحدة تملك معظم القنوات الفضائية والشركات الاعلامية اذ ان هناك (٢٥) وكالة اعلان حدولة كبرى تملك الولايات المتحدة (٢٢) منها[٣٧]، نجد ان حتمية واضحة تفرض عصر الفضاء والتلفاز والسنما تؤكد على اهمية تحقيق المصالح السياسية القومية الامريكية المتمثلة في ان تكون امريكا النموذج الفاعل الذي يوجب على العالم الاخذ بنمطه ونموذجه وطابعه الخاص وايضا في التأثير على الكثير من قرارات رؤساء الدول وحكوماتها عبر القنوات الاخبارية CNN).

ولعل هذا المحور محور العولمة الثقافية والثقافة المتعولمة يدعونا للقول ان الشركات الكبرى والتي تمتلك الولايات المتحدة ما يقارب (٢٠٠) منها من مجموع (٥٠٠) شركة كما ذكرنا آنفا وللولايات المتحدة سياسات مؤثرة على البقية الباقية منها، كان لها دورا فاعلا في تطوير الدراسات والبحوث العلمية حول تعاظم النشر والاعلام والانترنيت والتقدم في المعلوماتية لاجل تحقيق هدف رئيسي دائم ومستمر هو استعمال الاقناع باهمية اكتشاف طرق دائمة متجددة لصناعة الرأي العام او رأي المستهلكين لاجل القبول بالنمط او النموذج الامريكي الحياتي أي الامركة. ومن ثم جعل العالم كله تابعاً للثقافة الامريكية. ولعل ذلك قد يولد متغيرات تأثيرية فاعلة ضد الهوية والخصوصية لعالم الجنوب ومنها الخصوصية العربية في خضم هذا التطور في ادوات العولمة التي تحاول توحيد التراث والثقافة الانسانية الخاصة بثقافة وتراث واحد، اذ ان "جهود الصراع تتمحور في مسألة الهوية ومصير الخصوصية العربية لغة ودينا وثقافة وتراثا"[٣٨]. سيما وان الوطن العربي يواجه خلافات ونزاعات بنية ودولية وخلافات واختلافات سياسية واقتصادية تلك التي تعزز وتجسد حالة التشتت والتجزؤ. كل ذلك ادى الى استهلاك قدرات وامكانات العرب وهدرها. ومن ثم اظهار المرونة مع سياسيات وثقافات وتقنيات غريبة امريكية وافدة تساهم في غزو واختراق ثقافي واعلامي وتحول عقائدي يذوب الثقافات العربية واللغة العربية والتراث والقيم، مقابل اسهامات بسيطة ليس لها أي دور مؤثرا او فاعل في نتاجات العمل العربي المشترك. وان ما ادركنا المخاوف والتهجم الفرنسي البوناني[٣٩] على مخاطر

الاحتواء الامريكي لخصوصياتها الثقافية وهي بلدان ذات توجهات فكرية ليبرالية واعضاء في حلف الناتو، فكم يتعين العمل من العرب لمواجهة هذه التحديات؟.

الخاتمة

ان تحليلا لهذه الدراسة يلاحظ ان الدول النامية والدول العربية منها هي اكثر الدول المتضررة من عولمة الاقتصاد العولمة لعدم قدرتها الانقطاع عن العالم ولانها غير قادرة على مواجهة او مواكبة هذه الظاهرة لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية واخلاقية، كما وتجلى في الافق ان هذه الظاهرة تعد استعمارا جديدا تقوده الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية والمضاربين الدوليين يعمل على استلاب وهيمنة وتعريب بعد بالموحات وحقوق الكثير من الدول في العالم.

وبما ان سمة العصر هي سمة الانفتاح وليس الانغلاق اذ ان ٩٠% من دول العالم قد فتحت اسواقها امام العالم وقلعت عن سياستها القديمة، فأن التحديات والمخاطر التي تفرزها ظاهرة العولمة توجب على الدول النامية والشقيقة اقامة بحوث ودراسات تخص كيفية المواجهة وعدم الاستسلام او الانسياب وبشكل يحقق امكانية التعامل وفق المصالح المتبادلة واحترام السيادة والارادة الوطنيتين.

وعند رؤيتنا للوطن العربي وما فيه من مؤهلات مادية وعناصر القوة يمكن فيما اذا وظفت بشكل مثالي ان يواجه ما قد ينتظره من مخاطر وتحديات في سوق منافسة خاصة. وايضا القيام بدور أساسي من خلال مساعدة الدول التي لا تقوى على اتخاذ مواقف ارادية وسيادية لهذا السبب او ذلك.

ويمكن ان يتجلى التوظيف العربي لهذه المؤهلات والعناصر من خلال متغيرات وكما يأتي:

١ دعم عناصر التضامن العربي المتمثلة في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتحشيد الامكانات لمساندة مشروع السوق العربية المشتركة، والحد من الخلافات العربية البينية لاجل اظهار مواقف سياسية مشتركة وبهذه الخطوات يمكن ان يحد من التبعية.

٢ ايجاد علاقات تواصلية بين الشعب والسلطة وفق عمليه زرع ونشر الديمقراطية فكرا وممارسة والابتعاد عن النمط البطريركي في السلطة. اذ ان قدرة السلطة لوحدها محدودة في مواجهة متغيرات العولمة. ولكنها لو وضعت مشاركة الشعب في الاعتبار لتمكن العرب من بناء منظومة مقاومة تعمل على اضعاف التيار الجارف ومن ثم تشتيته.

٣ محاولة اقامة نظام تعليمي عصري موحد قادر على احتواء التعدد الديني والمذهبي والاجتماعي العربي من ناحية، وابداع نمط من المتغيرات والمعتقدات والتراث والقيم الثقافية يزاوج بين التراث والمعاصرة من ناحية اخرى. واخيرا اهمية امتلاك ناصية التقدم العلمي ومواكبة تطورات ومتغيرات العالم بشكل عملي منظم.

٤ - ولاجل مواجهة عولمتي الاتصالات والثقافة لابد من تبني خطوات عربية يمكن ان تتمثل كما يأتي:

أ الاقلال من تبني البرامج الفضائية الهادفة والاعتماد على البرامج المعبرة عن حاجات المجتمع العربي.

ب- اقامة الرقابة الهادفة على الانترنيت ومحاولة استخدامه معرفيا وعلميا بما يحسن المستخدم فنيا وتقنيا.

ج- العمل على تحصين الجيل الجديد بالسلوكيات الموروثة.

د- اقامة اتفاقات ثقافية عربية تكرس الثقافة القومية والاقليمية وتضمن اشباع الحاجة المعرفية والعلمية للافراد.

هـ- مواجهة مخاطر الامركة عبر وسائل الاعلام والتربية والتعليم.

و - انتاج اعمالا تلفازية وسينمائية تعكس طبيعة واقع الحياة.

ز - استقبال موضوعة العولمة بجانب من العلمية والاستيعاب الهادئ وليس بردود افعال انية.

٥- ولمواجهة العولمة الاقتصادية وما آلت اليه من تحديات ومخاطر على دول عالم الجنوب وبضمنها الاقطار العربية يقتضي العمل والحث على(٢٠):

أ- اصلاح نظام منظمة التجارة العالمية بشكل يعمل على مشاركة عادلة ومنصفة لجميع الاعضاء وتحيز حصول دول عالم الجنوب على افضليتها لاجل الانتقال والتكيف مع النظام المتحرر الجديد.

ب- اهمية الاعتراف بحق البلدان النامية في التنمية وفق نهجها الوطني والسيادي مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ج- تشجيع نوعا من التعاون الدولي يصبو الى تنمية البلدان النامية وتخطي عقباتها.

د - اقامة نظام انساني عالمي جديد يحقق من التفاوت بين الفقراء والاغنياء ويشجع على احترام الحوار بين الشمال والجنوب. ويوجب اقامة روحا جديدة من التعاون الدولي يستند الى مبدأ تحقيق المنافع المشتركة وايجاد حلولا جماعية وسليمة للمشكلات العالمية.

هـ- ادخال نوعا من الاصلاح في البنية المالية الدولية وجعلها اكثر دمقراطية واقبل استجابة لحل مشاكل التنمية لاجل توخي الازمات اولا. وتعزيز ولاية الاونكتاد في ادخال الاصلاحات على المؤسسات المالية والدولية ثانيا، وتقويم اوجه الخلل في الاتفاقات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية ثالثا. وجعل وظيفة المال وظيفة للتراكم الانتاجي وليس للتكاثر المالي اخيرا.

المصادر حسب تسلسل ورودها في البحث

١- باسيل يوسف، حقوق الانسان بين العالمية الانسانية والعولمة السياسية، مجلة الموقف الثقافي، عدد ١٠، سنة ثانية تموز - اب ١٩٩٧ ص ١٧.

٢ - انظر بشكل مفصل أ- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي عدد ٢٢٨ شباط ١٩٩٨ ص ص ١٦-١٨.

ب- عبد الاله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة او ثقافة العولمة، المستقبل العربي ٢٢٩ اذار ١٩٩٨ ص ٩١.

٣- حكمت عبد الله البزاز، العولمة والتربية، دار الشؤون الثقافية بغداد ٢٠٠٠ ص ١١.

٤- حواس محمود، العولمة الثقافية، المجلة الثقافية عدد ٤٩ ايار ٢٠٠١ ص ٢٥.

٥- بيار الجميل، العرب والعولمة، تعقيب رقم (٢) في كتاب اسمة امين الخولي "المحرر العرب والعولمة" مشروع بيروت ١٩٩٨ ص ٣٩.

٦- انظر بالتفصيل حول تحديد مصطلح العولمة، حواس محمود، العولمة الثقافية، المجلة الثقافية، الجامعة الاردنية، عدد ٤٩ ايار ٢٠٠٠ ص ٢٤.

٧- محمد سعد سماحة، العولمة الامريكية والعولمة البديلة، النور، السنة /٩ عدد ٨٥ مايس ١٩٩٨ ص ١١.
٨- د. عبد علي كاظم المعموري، العولمة محاولة الرأسمالية للتكيف مع ازمتها، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة- بغداد عدد/٦ سنة/٢، ٢٠٠٠ ص ١٩.
٩- اسماعيل صبري عبد الله، العرب والعولمة والاقتصاد والتنمية العربية، كتاب العرب والعولمة، مصدر سابق ذكره ص ٣٦.
١٠- د. نفي عبد سالم العاني، العولمة، ابعاد ومواقف، مجلة افاق عربية عدد ١ و٢، ٢٠٠٠ ص ١١.
١١- ناصر محي الدين، العرب والعولمة مصدر سابق تعقيب رقم (١) ص ٣٦.
١٢- مصطفى محمد الطحان، العولمة واعادة صياغة العالم، المجتمع، العدد ٧، ١٩٩٨/٧/٧ ص ٢٦.
١٣- حدد النقاط السبعة انظر بالتفصيل: أ- حميد الجميلي، صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات ازمات المستقبل، مجلة ام المعارك عدد ١٨ تموز ١٩٩٩ ص ١.
ب- د. ابراهيم خليل العلاف، العولمة ومسؤولية تحديد وظائف التعليم العالي، مجلة افاق عربية عدد ٣٢١ اذار- نيسان ٢٠٠١ ص ٤٩.
ج- عصام عبد العلي محبوب، التأثير الغربي في الهيئات والوكالات المتخصصة للامم المتحدة، في كتاب اشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب، صالح احمد العلي واخرون، م.د.و.ع بيروت ١٩٩٧ ص ص ٢٠٩-٢١٠.
١٤- د. حميد جاسم الجميلي، قضايا اقتصادية، اصدارات جامعة صدام/كلية العلوم السياسية عدد/٥ تموز ٢٠٠٢ ص ١٩.
١٥- عدنان شوكت شومان، العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية والدولية، المستقبل العربي عدد ٢٣٤ اب ١٩٩٨ ص ١٢.
١٦- مقالة الى البروفسور فيكتور بولمار (فانيشنال تايمز ١٩٩٧/١٠/٢٦).
١٧- د. برهان غليون، الوطن العربي امام تحديات القرن الواحد والعشرين "تحديات كثيرة وهمم صغيرة" المستقبل العربي عدد ٢٣٢ حزيران ١٩٩٨ ص ص ١٠-١٢.
١٨- عبد الاله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربي عدد ٢٢٩ ايار ١٩٩٨ ص ٩٨.
١٩- محمد مطهر الادهمي، العولمة والهوية الثقافية، مجلة افاق عربية، دار الشؤون الثقافية بغداد، حزيران ١٩٩٧ ص ٣٢.
٢٠- عبد الاله بلقزيز، مصدر سابق ص ٦٨.
٢١- عبد الستار الراوي، العولمة/الفردوس المفقود، مجلة الموقف العربي ص ٣٢.
٢٢- محمد الاطرش، العرب والعولمة، ما العمل، تحرير اسامة امين الخولي، العرب والعولمة، مصدر سابق ص ٤٤.
٢٣- عصام عبد العلي محبوب، التأثير الغربي في الهيئات والوكالات المتخصصة للامم المتحدة، في صالح احمد العلي واخرون، اشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب م.د.و.ع بيروت ١٩٩٧ ص ٢٢٠.
٢٤- انظر بالتفصيل حسن الشريف، الاقطار العربية وثورة الالكترونات الدقيقة، في كتاب "دراسات في التنمية العربية الواقع والطموح، سليمان الرياشي واخرون، م.د.و.ع بيروت اب ١٩٩٨ ط١ ص ص ٣٣٥-٣٤١.

٢٥- انطوان زحلان، العولمة والتطور الثقافي، في كتاب العرب والعولمة مصدر سابق ص ٧٧.
٢٦- د. عبد القادر الدليمي، فخ العولمة، مجلة افاق عربية عدد ٢٠٠١ شباط ٢٠٠١ ص ص ٢٤-٢٥.
٢٧- د. مصطفى المعموري، البعد الثقافي في المجتمع الاعلامي، مجلة الاذاعات العربية تونس عدد/١، ١٩٩٨ ص ١٦.
٢٨- محمود عبد الفضيل، تعقيب (٤) العرب والعولمة، مصدر سابق ص ١٣٠.
٢٩- فارس أشتي، الاعلام العالمي، مؤسساته، طريقة عمله وقضاياه، بيروت دار امواج ١٩٩٦ ص ١٠٤ ومن اهم المكاتب المعتمدة على التمويل العسكري مكتب البحث البحري، شركة راند، مؤسسة العلوم الوطنية واخيرا لجنة الطاقة الذرية.
٣٠- حمد الطاهر، الولايات المتحدة تقمع الثورة التكنولوجية، مجلة افاق عربية، حزيران السنة ١٧، ١٩٩٢ ص ٢٤.
٣١- عبد الملك ردمان، الوظيفة الاعلامية لشبكة الانترنيت/دراسة ميدانية لمعرفة استخداماتها في مجال الاعلام، صنعاء، مركز عبادي للدراسات ١٩٩٧ ص ص ٥٦-٥٧.
٣٢- سهل علي، ثورة المعلومات: الجوانب الثقافية (التكنولوجية) في كتاب الغرب والعولمة مصدر سابق ص ١٠٩.
٣٣- نعيم خوري، مناقشة (١٤)، العرب والعولمة، مصدر سابق ص ٦٨.
٣٤- د. محمد عبد علي عبود و د. لطيف كريم محمد، العولمة والانترنت، ام المعارك بغداد عدد ١٨/٧/١٩٩٩، ص ٨٠.
٣٥- خير ميلاد ابو بكر، التدفق الاعلامي من جانب واحد، ملامح السيطرة والمخاطر السياسية والاخلاقية على الوطن العربي، مجلة البحوث الاعلامية، عدد ١٩٩٩/١٧ بنغازي/ليبيا ص ص ٣٦-٣٧.
٣٦- حمدي قنديل، البث التلفازي المباشر غزو ثقافي/لكن، مجلة دراسات اعلامية، القاهرة عدد ٥٣، ١٩٩٨ ص ٨٣.
٣٧- انظر بالتفصيل، هاني ابراهيم عاشور، الاعلام الغربي ودوره في الصراع الحضاري ضد العرب، مجلة ام المعارك عدد ٢ سنة اولى، نيسان ١٩٩٥ ص ص ١٣٢-١٣٥.
٣٨- د. عبد القادر بن الشيخ/١٧، الثقافة الهوية (ملف العدد) مجلة الاذاعات العربية جامعة الدول العربية عدد ١، ١٩٩٩ ص ٢٠.
٣٩- انظر بالتفصيل أ- حكمت عبد الله البزاز، العولمة والتربية، بغداد دار الشؤون الثقافية ٢٠٠١ ص ٣٩.
ب- سلام خطاب الناصري، الاعلام والسياسة الخارجية، دراسة في الاختراق الاعلامي الامريكي للوطن العربي، بغداد، دار الشؤون الثقافية ٢٠٠٠ ص ٩٠.
٤٠- (٤٠) لمزيد من المعلومات انظر د. حميد جاسم الجميلي، قضايا اقتصادية، مصدر سابق ص ص ٥-١٧.